مجلة الدراسات الإسلامية (عدد خاص - ندوة البخاري) المجلد 32، العدد (1)، ج1، ص ص107 - 136، الرياض (2020م/ 1441 هـ)

# (الضوابط المنهجية لتقويم الكتابات النقدية المعاصرة)
# "صحيح البخاري أنموذجاً"

د. وضحة بنت عبد الهادي المري(*)
جامعة الكويت

**المستخلص**: هذا بحث فيه بيان أهم الضوابط العلمية التي يستعان بها لتقويم الكتابات المعاصرة حول "صحيح الإمام البخاري" حيث يبيِّن الأصول العلمية الواجب توفرها في الناقد والمنقود والمنقود به في الكتابات المعاصرة، وذلك حتى تكون الدراسة مبنية على أصول وضوابط صحيحة، ويستفيد منها القارئ نتائج علمية سليمة، سواءً كانت هذه الكتابات حول المنهج أو الشرح أو النقد أو الاستدراك، وسواء كانت هذه الكتابات مصادر مقروءة أو مسموعة أو مرئية، فتكون الكتابة والقراءة وفق المعايير والأصول التي راعاها علماء الإسلام من المحدثين وغيرهم عند التأليف، ويبيِّن البحث بعض صور التعدّي على أصل من أصول السنة، بل هو من أصحِّ أصولها، فيمكن من خلال هذه الضوابط الردُّ على أكثر هذه الطعون الموجهة إلى الأحاديث النبوية الصحيحة والهجمات والشبهات التي يوردها بعض المعاصرين على "صحيح البخاري"، ويمكن ـ أيضاً ـ عن طريق الالتزام بهذه الضوابط التحكم في كثير من هذه الدراسات والكتابات والقراءات المعاصرة في الساحة العلمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي حول "صحيح الإمام البخاري" خاصة وغيره من كتب السنة عامة .

**الكلمات المفتاحية**: ضوابط منهجية، النقد العلمي، الناقد، المعايير، الكتابات المعاصرة، الشبهات.

---

# Methodological controls to evaluate contemporary critical writings "Example: Saheh-El-bokhary"

**Dr. Wadhiha Abdulhadi Al Marri***
*Kuwait University*

**Abstract:** This study is illustrating the most important scientific controls that are needed to evaluate the contemporary writings about "Saheh-El-bokhary". The study discusses the scientific fundamentals that should be found in the critic and the criticism of the contemporary writings, because the researcher should depend on correct scientific fundamentals during his study. Thus, the reader will get the benefit of the correct scientific results, whatever it was related to the methodology, explanation, criticism or recognition. The writings can be taken from read, audible or visible sources, but these writings and readings should follow specific standards and fundamentals as the Islamic specialists of prophetic hadith and others. In this study, there is a refutation for the most frequent claims against the correct prophetic hadith and the study faced also the attacks and the suspicions that are used by the modernists against Saheh-El-bokhary. The study discussed some ways of aggression against the Saheh-El-bokhary which is considered one of main books of Sunnah and its most correct prophetic books. There are some of modern writings are not following the correct scientific fundamentals. Through abiding by these criteria, it will be possible to control more of these modern studies, writing, readings or social media contents on the scientific side about Saheh-El-bokhary.

**key words:** Methodological controls, scientific criticism, critic, criteria, modern writings, suspicions

(*) مدرس مساعد بقسم التفسير والحديث الشريف، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

(*) *Assistant Lecturer, Department of Interpretation and Hadith, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University.*

البريد الإلكتروني: *Wadhaalmari7@gmail.com*



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، واالصلاة والسلام على إمام المرسلين، سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ..

فمنذ عصر التأليف الأول نجد أنَّ علماء الإسلام قد وضعوا أسساً وقواعداً لنقد الأخبار وقبولها مستندين إلى قوله – تعالى – : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ (الحجرات : آية 6) .

ومنذ ظهور الكتابات الحديثية بجميع أقسامها، وضع علماء الحديث عدة ضوابط علمية وأسس لابد من مراعاتها في الكتابة الحديثية، وهي مستفادة من مناهجهم في الرواية والتأليف والنقد والاستدراك، وهذه الضوابط منها ما كان متعلقاً بالرواة كاشتراط العدالة والضبط والسماع واتصال الأسانيد، ومنها ما كان متعلقاً بالمرويات من الخلو من الشذوذ والعلة، ومنها ما يختص بشروط خاصة للكاتب في مؤلفه من توفر شروط الصحة أو عدم الاشتراط بأن يكون الحديث في دائرة الحديث المقبول، أو أن يكون عليه العمل، ومنها ما كان متعلقاً بشروط النقاد والجارح والمجروح، وغيرها من الضوابط التي راعاها المحدثون في كتبهم حتى تكون هذه الكتب وفق منهج صحيح مقبول .

## مشكلة البحث :

من الملاحظ في وقتنا المعاصر توجه بعض من يعتبر نفسه من أهل العلم وممن زعم أنه يسير على منهج المحدثين، بل ويحمل شهادات علمية، توجه مثل هؤلاء إلى الطعن المباشر في كتب السنة، ومنها في البخاري و"صحيحه"، ويتخذ من هذا محوراً لبحوثه ومقالاته ولقاءاته العلمية في عديد من القنوات والمؤتمرات، فيلبِّس على الناس أمر دينهم، وينشر خزعبلات وأكاذيب وشُبَه حول السنة وعلمائها متخذاً الإمام البخاري نموذجاً لهذا الطعن القبيح الذي يراد منه التشكيك في السنة ومصادرها الرئيسة.

وهذه الطعون في هذه الكتابات ليست جديدة، بل متكررة في كل زمن، ولم يختص الإمام البخاري بها، بل لم يسلم عالم من العلماء المتصدين للعلم ونشره من أن يتصدى للكلام فيه مَن لم يبلغ منزلته؛ إما عن جهل مركّب، وإما عن تفاخر بالعلم، وتشبعاً بما لم يعطه، وإما عن حسد وغيبة، وإما عن كيد للإسلام وأهله.

وقد قال ابن القيم – رحمه الله –: (من المعلوم: أنَّ المؤثر لرضا الله متصد لمعاداة الخلق وأذاهم، وسعيهم في إتلافه ولا بد. هذه سنة الله في خلقه؛ وإلا فما ذنب الأنبياء والرسل، والذين يأمرون بالقسط من الناس، والقائمين بدين الله، الذابين عن كتابه وسنة رسوله عندهم؟ فمن آثر رضا الله فلا بد أن يعاديه رذالة العالم وسقطهم،



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وغرثاهم وجهالهم، وأهل البدع والفجور منهم، وأهل الرياسات الباطلة، وكل من يخالف هديه هديه)[1].

وقال حاجي خليفة – رحمه الله – : (وقد قيل: من صنف كتاباً، فقد استشرف للمدح والذم، فإنْ أحسن فقد استهدف من الحسد والغيبة، وإنْ أساء فقد تعرض للشتم والقذف)[2].

**أهمية البحث وأهدافه:**

- جاء هذا البحث لوضع ضوابط ومعايير يمكن بها لطلبة الحديث الردُّ على كثير من الانتقادات المعاصرة التي ظهرت، ولا تزال تظهر، للطعن في السنة، وفي ثوابتها، وفي مؤلفيها، ومنها "صحيح الإمام البخاري"[3].
- قلة البحوث التي ساهمت في وضع ضوابط ومعايير معاصرة للرَّد على الكتابات الطاعنة في كتب السنة وعلمائها عموماً، وركزت طعنها في الإمام البخاري، وفي "صحيحه".
- بيان أسس وضوابط قلَّ من تطرَّق لها بالبحث في هذا الباب، حيث وردت دراسات، لكنَّها لم تشتمل على أسس النقد العلمي الصحيح، وإنَّما ركزت على الطعن في الدراسات المعاصرة وأسس ردِّها بالخصوص.
- هذا البحث لا يختص بالرَّد على الدراسات المعاصرة بخصوصها أو أشخاص بعينهم بحيث يذكر أمثلة تطبيقية عليه في كتابات المعاصرين؛ وإنَّما يركز البحث على ذكر ضوابط ومعايير يمكن لأي باحث منصف في أي وقت الرجوع إليها واستخدامها في الرَّد على من يطعن في مصادر السنة، ويمكن كذلك أنْ يردَّ بها على الدراسات المعاصرة أو الدراسات المستقبلية التي قد تأتي لاحقاً.
- لعلَّ هذا البحث يكون بادرة لفتح دراسات معاصرة في تطبيق قواعد النقد الحديثي وشروطه في بحوث علمية ودراسات معاصرة تطبيقية شاملة.

**الدراسات السابقة:**

- شروط الناقد لأحاديث الصحيحين، الدكتور ياسر الشمالي .
- المنهجية المنضبطة في تعليل أحاديث الصحيحين عند الحفاظ المتقدمين، للباحث: جميل أبو سارة.

وكلا البحثين تمت المشاركة به في مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية – 3-4| شعبان 1020م.

---

(1) "مدارج السالكين" لابن القيم (2|287) .

(2) "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لحاجي خليفة (1|38).

(3) من هذه الدراسات المعاصرة على سبيل المثال لا الحصر: كتاب: "نحو تفعيل قواعد نقد الحديث، دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين"، للباحث إسماعيل كردي، دار الأوائل، دمشق. وكتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة".



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

**خطة البحث :**

- **المبحث الأول: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقويم النقد العلمي.**

الضابط الأول: مدى التثبت في النقد العلمي.

الضابط الثاني:مدى توفر الوضوح في النقد العلمي.

الضابط الثالث: مدى توفر السلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي.

الضابط الرابع: أنْ يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا النقد.

- **المبحث الثاني: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقويم الناقد.**

الضابط الأول: مدى توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية.

الضابط الثاني: مدى توفر سلامة المقصد عند الناقد.

الضابط الثالث: مدى توفر صحة المنهج الاعتقادي والمذهبي عند الناقد.

الضابط الرابع : مدى توفر الأمانة العلمية والإنصاف عند الناقد.

- **المبحث الثالث: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود والمنقود به.**

الضابط الأول: الدراية التامة بالمنقود فيه.

الضابط الثاني: التزام أدب النقد العلمي في المنقود به.

الضابط الثالث: حتمية النتائج في المنقود به.

الضابط الرابع: خلو المنقود به عن التوجيه الصحيح من أقوال العلماء.

- **الخاتمة: بينت** فيها أهم نتائج البحث.

**تعريف النقد العلمي :**

قبل البدء بذكر الضوابط المنهجية في النقد العلمي، لا بد من معرفة المراد من النقد عند إطلاق مصطلح "**النقد العلمي**":

**النَّقد لغةً:**

هو: تمييزُ الدَّراهمِ، وإخراجُ الزَّيفِ مِنها، وكذا تميُّز غيرِها، ومِثلُ هذا المصدرِ في مدلولِه: التِّنقادُ والتَّنَقُّدُ من انتَقَدَ وتَنَقَّدَ الدَّراهم: أي ميَّز جيدها من رديئها[4].

و(انتَقَد) الولد: شبَّ، والدَّراهم: قبضها وأخرج منها الزَّيف، ويقال: انتقد الشِّعر على قائِلِه: أظهرَ عيبَه[5]. وناقَدت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر[6] .

**النقد في الاصطلاح :**

- أما النقد الحديثي:

فقد عرفه الأستاذ أحمد نور سيف، فقال: (علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصَّحيحة من الضَّعيفة، وبيان

(4) "تاج العروس" للزبيدي (9|320).

(5) "المعجم الوسيط " باب النون . (2|944).

(6) "تاج اللغة" للجوهري ، مادة (نقد) .(3|106).



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً، بألفاظ مخصوصةٍ، ذات دلائل معلومة عند أهل الفنِّ)[7].

- وأما تعريف النقد العلمي بصورة شاملة:

فقد عرفه الدركتور إحسان عباس – رحمه الله – بقوله : (النقد في حقيقته: تعبير عن موقف كلي متكامل في النظرة إلى الفن عامة أو إلى الشعر خاصة يبدأ بالتذوق، أي: القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقويم – خطوات لا تغني إحداهما عن الأخرى، وهي متدرجة على هذا النسق؛ كي يتخذ الموقف نهجاً واضحاً، مؤصلاً على قواعد – جزئية أو عامة – مؤيداً بقوة الملكة بعد قوة التمييز)[8].

**أهمية النقد العلمي وأثره في البحث والكتابات المعاصرة:**

- يساهم النقد العلمي في إثراء الساحة العلمية.
- يصحح النقد العلمي أخطاء الباحثين والمؤلفين السابقين للناقد.
- يشرح النقد العلمي بعض ما يشكل على طلبة العلم.
- يدرب النقد العلمي الباحث على التتبع والاستدراك، ويكسبه عدة مهارات من أهمها مهارة التفكير والحكم والتحليل والجمع بين الأقوال المختلفة.
- يكسب النقد العلمي الباحث شخصية علمية جامعة لعدة علوم خارجة عن تخصصه.
- يكسب الباحث أمور بحثية أخلاقية كالأدب، وحسن العبارة، وتوقير العالم.

* * *

**المبحث الأول: الضوابط المنهجية لتقويم النقد العلمي.**

وضع علماء النقد عدة ضوابط لقبول نقد الناقد واعتباره، وذلك احتياطاً للسنة وحفظاً لها من جهتين:

- **الجهة الأولى: من جهة حفظ السنة عن الدخيل فيها:**

ظهرت بوادر هذه الضوابط المنهجية في كلام العلماء من الصحابة – رضوان الله عليهم – فظهر منهج التحرّي عندهم في ثبوت المرويات كما فعل فعل أبو بكر ﷺ في التثبت من حديث توريث الجدة[9]، وكما فعل عمر بن الخطاب ﷺ في التثبت من حديث الاستئذان[10].

واستمر هذا النقد والتحري إلى بداية التأليف في العلوم الحديثية، وظهور المصنفات الحديثية، ثم استمر هذا المنهج النقدي في تصانيف العلماء، فظهرت كتب الموضوعات وعلم الجرح والتعديل ونقد الرجال حتى وقتنا الحالي.

---

(7) "دراسات في منهج النقد عند المحدثين" للعمري (ص11).

(8) "تاريخ النقد الأدبي عند العرب" لإحسان عباس (ص 8).

(9) الحديث أخرجه الترمذي في "سننه" – كتاب الفرائض – باب ما جاء في ميراث الجدة – (ح1200).

(10) الحديث أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (779).



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **الجهة الثانية: من جهة حفظ السنة عن ضياع شيء منها:**

وهو ما ظهر من ضوابط علمية وضعها علماء الجرح والتعديل لقبول قول الناقد والجارح والمعدل، بحيث يعتمد قوله فيما قاله، وهذا حفظاً لمصادر الشريعة من الطعن فيها وفي ناقليها.

وحتى لا يدخل في هذا العلم من ليس من أهله، فيطعن في علماء المسلمين وفي سنة النبي ﷺ.

وفيما يلي بعض الضوابط التي يجب مراعاتها لتقويم النقد العملي:

**الضابط الأول: مدى التثبت في النقد العلمي:**

قال ابن حجر – رحمه الله – : (إنَّ الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال، يلزمه التحرّي في النقل، فلا يجزم إلا بما يتحقَّقه، ولا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيَّما إنْ ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في أحد من أهل العلم والصلاح)[11] .

وقال – أيضاً – : (وليحذر المتكلِّم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنَّه إنْ عدَّل أحداً بغير تثبُّت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أنْ يدخل في زمرة من روى حديثاً، وهو يظن أنَّه كذب، وإنْ جرَّح بغير تحرُّز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بوسم سوء يبقى عليه عاره أبداً)[12].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي – رحمه الله –:

(من الغلط الفاحش الخطر قبول قول الناس بعضهم ببعض، ثم يبني عليه السامع حباً وبغضاً ومدحاً وذماً، فكم حصل بهذا الغلط أمور صار عاقبتها الندامة، وكم أشاع الناس عن الناس أموراً لا حقائق لها بالكلية، أو لها بعض الحقيقة، فنميت بالكذب والزور، وخصوصاً من عرف بعدم المبالاة بالنقل، أو عرف منهم الهوى، فالواجب على العاقل التثبت والتحرُّز وعدم التسرُّع، وبهذا يعرف دين العبد ورزانته وعقله)[13].

والآن مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الحاسب الآلي، وضعف الأمانة العلمية، أصبح انتشار النقد بين طلبة العلم دون تثبت أمراً مشاهداً، وهذا ممّا يضعِّف الناقد، ويضعّف نقده.

وممّا نشاهده الآن كثرة الطعون على علماء المسلمين عموماً، وعلى الإمام البخاري بخصوصه، ثم نسبة هذه الطعون إلى أئمة من أهل العلم، ولو رجع القارئ إلى المصدر الذي تمَّ النقل منه لوجد أنَّ هذا المنقول لا يستقيم للناقد، بل هو على خلافه.

وقد جاء في قواعد المناظرات قاعدة مهمة جداً

---

(11) نقله : السخاوي ،"ذيل التبر المسبوك" (ص 36).

(12) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 178).

(13) "الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة" (272 – 273).



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قل من يتنبه لها، وهي قولهم:

(إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعياً فالدليل)[14].

**الضابط الثاني: مدى توفر الوضوح في النقد العلمي:**

مما هو معروف في علم النقد الحديثي - سواء كان في علم الجرح أو التعديل أو في نقد المرويات - ضابط النقد المفسر، حيث جعلوا من شروط قبول نقد والجرح من الناقد أن يكون مفسراً بسبب، خصوصاً إذا خالف أقوال غيره من النقاد.

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله -: (بخلاف الجرح فإنَّه لا يقبل إلا مفسراً؛ لاختلاف الناس في الأسباب المفسقة، فقد يعتمد الجارح شيئاً مفسقاً فيضعِّفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره؛ فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح)[15].

ومثال ذلك قول ابن حجر - رحمه الله - في مقدمة الفتح: (قال الدارقطني: ليس بذاك، قلت - القائل ابن حجر -: هذا جرح غير مفسر، فهو مردود)[16].

فإذا كان الجرح والنقد من العالم الجهبذ غير مقبول إذا خالف الجمهور، إذا لم يفسِّر هذا الجرح لا يقبل منه، فما بالك إذا كان الجرح والنقد ممّن لم يتأهَّل له، وكان فيمن عرف بالحفظ، وأجمعت الأمة على قبول أحاديثه، كصحيح الإمام البخاري - رحمه الله -.

فإذا كان هذا شرطًا في النقد المجرَّد من التأليف والكتابات العلمية وفي وقت ازدهار الساحة العلمية بالنقاد العارفين بالعلم وأهله؛ فهو في باب التأليف أولى بوجوب اشتراطه خصوصاً في الكتابات النقدية المعاصرة من أشخاص قلت درايتهم بالعلم وأهله.

والوضوح يكون في عدَّة أمور، من أهمها:

وضوح الهدف الذي لأجله قام النقد العلمي.

قال حاجي خليفة - رحمه الله -: (وشرط في التأليف: إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله، من غير زيادة ولا نقص)[17]، ثم بين حاجي خليفة أنواع هذه الأهداف التي لأجلها يقع التأليف فقال - رحمه الله -: (ثم إن التأليف على سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره، دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه، فيصلحه)[18].

هذا التقسيم الذي ذكره حاجي خليفة في الحقيقة

---

(14) "ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة" لعبد الرحمن بن حسن الميداني (ص 368).

(15) "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (ص 94).

(16) "فتح الباري" لابن حجر (1|453).

(17) "كشف الظنون" لحاجي خليفة (1|38).

(18) المصدر السابق.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعبير عن وضوح الهدف الذي لأجله ألف الكاتب مؤلفه.

ووضوح الهدف الذي لأجله وقع التأليف والنقد العلمي من أهم الضوابط التي يجب مراعتها في الكتابات المعاصرة؛ لأنَّ وضوح الهدف يؤدي إلى وضوح النتائج، ولذلك من أكثر الأمور التي تنتقد على الباحثين في الكتابات المعاصرة، ويقع فيها الخطأ أن يكون الباحث بعيداً عن معرفة الهدف الذي تقوم عليه دراسته.

وأمّا ما نراه في الساحة العلمية من مؤلفات قاصرة عن أصول التأليف يكون الهدف الأساسي منها مجرَّد الطعن والتتبع على علماء السنة والتصيد لأخطائهم وابرازها للعامة، فإن هذا من أسوأ الأهداف، ويلزم ردُّ قوله عليه، وعدم قبول كتابته أو التعويل عليها.

**الضابط الثالث : مدى توفر سلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي:**

المنهجية النقدية عند علماء النقد وضعت لها معايير ومقاييس لا بد من اعتبارها لصحة النقد، ومن ذلك:

1- أنْ تكون منهجية النقد العلمي وفق قراءة علمية مبنية على أحد الأسس التالية: الدراسة الاستقرائية، أو الدراسة الاستدلالية، أو الدراسة التاريخية، أو غيرها مما هو معروف معتبر عند علماء النقد.

لذلك كان المؤلفون قديماً وحديثاً يذكرون في مقدمات مؤلفاتهم نوع الدراسة والمنهجية المتبعة في التأليف، وإبرزا لمكانة الكتاب، وفيه بيان أنَّ الدراسة قائمة على منهجية معينة؛ إما على الاستقراء التام ، وإما على طريقة الاستقراء الناقص.

ومثال ذلك الإمام الشاطبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه "الموافقات"، فإنه بعد أنْ ذكر الهدف من تأليف الكتاب والغاية منه؛ ذكر المنهجية التي اتبعها، وأدت إلى نتائج صحيحة في كتابه، فقال:

(... لم أزل أقيد من أوابده، وأضم من شوارده تفاصيل وجملاً، وأسوق من شواهده في مصادر الحكم وموارده مبيناً لا مجملاً، معتمداً على الاستقراءات الكلية، غير مقتصر على الأفراد الجزئية)[19].

لذلك كان الذي يغفل اتباع منهجية معينة في دراسته، ويبني دراسته النقدية على قضايا ومسائل فردية، ثم بعد هذا يخرج بنتائج كلية يحكم بها على المنقود أو المنقود به، كثيراً ما ينتقد في المناقشات العلمية الأكاديمية.

كما أنّ طلب الاستقراء والمنهجية الواضحة أشد ما يكون وجوب استحضاره في الدراسات النقدية، وخصوصاً الدراسات المعاصرة؛ لأنه يبنى عليها نتائج حتمية في المنقود.

---

(19) "الموافقات" للشاطبي (1| 9) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- أنْ تكون مصادر النقد التي اعتمد عليها الناقد صحيحة ومعتبرة عند علماء المسلمين.

من ذلك أنَّ أحد الطاعنين في "صحيح البخاري"[20] اعتمد في مصادره كما بينه في مقدمة كتابه على أصول مطعون فيها وفي كتّابها، فذكر من مصادره: كتاب "أضواء على السنة المحمدية" للمدعو محمود أبو رية، وهذا الكتاب قد رد عليه وعلى شبهه عدد من علماء الإسلام، فبنى دراسته على أصل غير معتمد، فكان كتابه – أيضاً – غير معتمد.

3- وحتى يكون النقد صحيحاً لا بد أنْ يتسم بالموضوعية في النقد:

فلا يكون الدافع للنقد العلمي عند الناقد هو التعصب للفكرة النقدية، فيحمله ذلك إلى أنْ يتحامل في نقده، بل يطرح الفكرة المنقودة بموضوعية مدعومة بأدلتها، دون أنْ يكون في طرحه أي تحزب أو تعصب.

قال ابن تيمية – رحمه الله – في ردّه على أحد الاعتراضات: (قلت: الكلام على هذا، فيه أنواع، الأول: بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية. الثاني: بيان أنّه ردٌّ بلا حجة ولا دليل أصلاً. الثالث: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل)[21].

وقال ابن القيم – رحمه الله – في نونيته :

وتعرَّ من ثوبين من يلبسهما
يلقَ الردى بمذمَّة وهوان
ثوب من الجهل المركَّب فوقه
ثوب التعصب بئست الثوبان
وتحل بالإنصاف أفخر حلَّة
زينت بها الأعطاف والكتفان

لذلك لابد أنْ تكون دراسة الباحث النقدية قائمة على معايير علمية، وليست مجرَّد افتراضات، الحامل عليها هو التعصُّب أو اتباع الهوى.

ويتأكد هذا الشرط في البحوث العلمية المعاصرة، ويزداد تأكيده فيمن يريد النقد العلمي؛ لأنَّ النقد غالباً ما يكون مشتملاً على إبراز الخطأ والاستدراك، وفي الغالب يكون الناقد متحيزاً إلى نقده وحريصاً على إبداء خطأ المنقود، بل يكون الناقد في الغالب الأعم مقيداً بفكرته النقدية، فينصرف من الموضوعية إلى إبداء العيوب والتركيز عليها .

والمراد بالتعصب هنا التعصب المبني على الجهل كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله السابق، حتى إنْ

---

(20) الكتاب بعنوان: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها" لمؤلفه: السيد صالح أبو بكر.

(21) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (4|165) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان التعصب للحق فإنه - أيضاً - لا بد أن يكون الناقد في تعصبه موضوعياً مؤدباً في الطرح حتى يقبل منه هذا الحق، فيقبل قوله في المنقود.

يقول الدكتور عاصم الدسوقي: (إذا وقع الباحث في أسر التعصب، كان من السهل وصمه بالذاتية التي هي نقيض الموضوعية والعلم)[22].

ويقول الشيخ خالد الدريس - حفظه الله - : (ويحذر المختصون في المنهج العلمي أي باحث من الوقوع في التحيز أو التعصب العنصري؛ لأنَّ ذلك يتعارض مع مبدأ الموضوعية...إنَّ نظرة سريعة إلى الكتب التي تكلمت على المنهجية العلمية وشروطها تعطينا حكماً عاماً بأنَّ الباحث المتحيِّز لا يمكن أنْ تكون نتائج بحثه علمية بأي حال من الأحوال)[23] .

**الضابط الرابع: أنْ يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا النقد:**

هذا من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها، خصوصاً في الكتابات المعاصرة؛ لأنّه لا يتصور أو يندر أنْ يتفرَّد عالم معاصر بنقد لم يسبقه إليه أحد من النقاد في جميع الأزمان؛ بل يعدُّ تفرُّده بالنقد مزلَّة قدم لا تخلو أنْ يكون فيها الخطأ والاستدراك .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - لبعض تلامذته: (يا أبا الحسن؛ إياك أنْ تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام)[24].

ونقل ابن عبد البر - رحمه الله - عن أبي القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد، قوله: (إنَّ من حق البحث والنظر الإضراب عن الكلام في فروع لم تُحْكم أصولها، والتماس ثمرة لم تغرس شجرتُها، وطلب نتيجة لم تعرف مقدِّماتها)[25] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (فكيف يَسُوغ لأحدٍ أنْ يقول قولاً لم يُسبَق إليه؟! سواءً كان مجتهدًا أو مقلدًا)[26] .

ومن أمثلة استدراك العلماء على من قال شيئاً لم يسبق إليه:

- استدرك ابن تيمية - رحمه الله - على ابن حزم في مسألة، فقال: (فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد - مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة - له من الأقوال المنكرة الشاذة ما

---

(22) "البحث في التاريخ قضايا المنهج والإشكالات" للدكتور عاصم دسوقي (ص 20) .

(23) "العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية" للشيخ خالد الدريس (ص 22).

(24) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (11|269) .

(25) "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2|78) .

(26) "المسائل والأجوبة" لابن تيمية (ص 55) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعجب منه، كما يعجب مما يأتي بـه مـن الأقـوال الحـسنة الفائقة)[27].

- ومن ذلك استدراك الشيخ الألباني - رحمه الله - على ابن الجوزي - رحمه الله -: (قول ابن الجوزي هنـا لا يحتج بحديثه، فإن كان يعني جملة حديثه كما هو ظاهر عبارته، فهو جرح غير مقبول من مثله؛ لأنه ممـا لم يـسبق إليه من أحد من الأئمة المتقدمين، ولأنّه جرح مبهم غـير مفسر)[28].

**قلت**: فـرد شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة والـشيخ الألباني قول بعض العلماء مع مـا تميَّـزوا بـه مـن المكانـة العلمية؛ وذلك لأنهم لم يوافقهم عليه أحد ممـن سـبقهم من المتقدمين.

فإذا كان هذا الشـرط في حال من اشتغل بالعلم، وهو من أهله، فكيف يكون حال من لم يتأهَّل، ولم يـشم أنفه رائحة العلم؟!

* * *

**المبحث الثاني: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقويم الناقد:**

فيما يلي بعض الضوابط التي لابد مـن توفرهـا في الناقد والباحث العلمي، والتي تعتبر أسسا علمية معتبرة عند العلماء لتقويم الناقـد، ومعرفـة مـدى تـوفر المكانـة والتأهل العلمي لدى الناقد، والتي تؤهل الباحث لقبول كتابته العلمية.

**الضابط الأول: مدى توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية:**

هذا من أهم وأول الشـروط في قبول الكلام مـن القائل واعتماده، وهذا شـرط في جميع العلـوم الـشرعية والإنسانية، فلا يقبل إلا من متأهِّل له.

قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله - : (والتأليف المقبول لا بد أنْ يكون بقلم من اتسعت مداركـه، وطـال جـده وطلبـه، والـصنعة بـصانعها الحـاذق، ومعلمهـا البارع)[29].

وقال الشاطبي - رحمـه الله -: (مـن أنفـع طـرق العلم الموصـلة إلى غايـة التحقُّـق بـه، أَخـذُه عـن أهلـه المتحقّقين به على الكمال والتمام)[30] .

فالأهلية العلميـة في الناقـد مطلوبـة مـشروطة، وهي أولى الـشـروط، ويـراد بالأهليـة هنـا التخـصص العلمي الدقيق في المنقود كما ذكره وبينه كلام الشيخ أبـو زيد، بل اشترط للتأليف - والنقد نوعٌ من التـأليف - أن يكون بارعاً في صنعته .

وممّا يدلُّ على وجوب التأهل العلمي لدى الناقـد

(27) "مجموع الفتاوي" لابن تيمية (4|396) .

(28) "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للألباني (3|129)

(29) "التعالم وأثره على الفكر والكتاب" لبكر أو زيد (79) .

(30) "الموافقات" للشاطبي (1|139) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في علم الحديث خاصة:

- قول الإمام مسلم - رحمه الله -: (واعلم - رحمك الله - أنَّ صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفون بها دون غيرهم)[31] .

- وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[32] .

فيشترط لقبول كلام الناقد في هذا العلم وهو علم "النقد الحديثي" سواءً في نقد الأسانيد أو في نقد المتون الحديثية، أن يكون من أهل الحفظ والإتقان .

ولا يكتفى بالحفظ في شخصية الناقد؛ بل لابد أنْ يكون من أهل الاختصاص والفهم الثاقب وأهل الخبرة ممَّن أشار إليهم الحافظ ابن حجر في قوله التالي.

قال ابن حجر - رحمه الله - عند كلامه على الحديث المعلَّل: (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني)[33].

انظر كيف كان هذا العلم النقدي في زمن ذروته وتوافر العلماء المشتغلين به، لم يكن يتكلم فيه إلا أهل خاصته من النقاد المتقنين الذين أصبح علم الحديث سنداً ومتناً مختلطاً بلحمهم ودمهم، فلم يبرز فيه منهم إلا القليل النادر كالإمام أحمد وعلي ابن المديني، وهم من شيوخ الإمام البخاري، بل كان الإمام البخاري من هؤلاء الخاصة الذين اصطفاهم الله لهذا العلم الدقيق .

ومع ضرورة توفر هذه الخاصية - التأهل العلمي - عند الناقد، فقد ظهر في زماننا من الجهلة المتعالمين من يقول: من هو الإمام البخاري؟ وما هو "صحيحه"؟

بل يقول: أنا أهل لهذا النقد، وقد سبقني من انتقد عليه كالدارقطني وغيره، ثم يسرد عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر القنوات الفضائية طعوناً وضلالاتٍ ما أنزل الله بها من سلطان.

والرَّد على هؤلاء الكتاب المعاصرين والشبهات التي يطرحونها يكون بالأمور التالية:

**الأمر الأول**: المتقدمون من العلماء النقاد عندما تكلموا في بعض أحاديث "الصحيحين" إنّما تكلموا

---

(31) "التمييز" للإمام مسلم (ص 218) .

(32) "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (ص 90) .

(33) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 113) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعلم وبما تأهلوا به لذلك، مع إخلاص النية والنصح لدين الله احتياطاً وحفظاً للسنة .

- وممَّن تتبّع واستدرك على صحيح الإمام البخاري الحافظ الدارقطني - رحمه الله - وهو أهل لهذا التتبع؛ فله باعٌ في علل الحديث.

ولو تم مقارنة انتقادات الدارقطني وتتبعاته العلمية لاتضح للناظر أنّها انتقادات يسيرة ووفق المنهج الصحيح في النقد العلمي.

قال الشيخ عبد العزيز الجديع - حفظه الله - : (وأما النقد لـ "الصحيحين" بتعليل بعض أئمة الحديث لبعض الروايات بالعلل الخفية، كما صنع الدارقطني في كتاب "التتبع"، فأكثره على قلته يعود إلى معنى الصناعة الحديثية، لا إلى رد الحديث، على أن مذهب الشيخين فيه أقوى وأرجح)[34] .

- كما أنّ استدراكات الحافظ الدارقطني لا تطعن في عدالة وضبط الإمام البخاري، ولا تطعن في صحة كتابه "الصحيح"، وذلك لكون الدارقطني كثيراً ما يعتمد على البخاري في الأحكام الحديثية، وهذا ظاهر مشاهد لمن استقرأ أحكامه في كتبه.

- بل يستشهد الدارقطني كثيراً على عدالة الراوي وثقته بقوله: (قد أخرج له البخاري في صحيحه)[35].

فهذا ممّا يدل على مكانة صحيح البخاري عند الدراقطني، فجعله من علامات التعديل الضمني للراوي، وممّا يدلّل على صحة المنهج النقدي لدى علماء الحديث .

**الأمر الثاني**: يقال: (من تكلم في غير فنِّه أتى بهذه العجائب)[36] .

هذه الكلمة قالها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - متعقباً على الكرماني في انتقاده لحديث في صحيح البخاري، وهو ممن شرح "الصحيح"، ونقل عنه ابن حجر كثيراً من أقواله في فتح الباري، وتعقبه - أيضاً - في كثير من المواضع، ومنها هذا الموضع، حيث قال هذه المقولة المشهورة .

فإذا كان الكرماني - رحمه الله - وهو من جلّة العلماء الشارحين لصحيح البخاري يُتعقَّب عليه فيما إذا تكلم في غير ما برع فيه، فإنَّ هذا القول والتعقب أحق أنْ يقال فيمن هو دونه ممَّن لم يختص بعلم الحديث، ولم يبرع في علله وعلومه .

قال الإمام الذهبي - رحمه الله - في الرد على

---

(34) "تحرير علوم الحديث" للدكتور عبد العزيز الجديع (2|840) .

(35) من ذلك قول الحاكم : (قلتُ للدَّارَقُطْنِيِّ: فعبد الله بن عمر النميري؟ قال: ثقة، محتج به في كتاب البخاري). "سؤلات الحاكم " للدارقطني (رقم 371).

(36) "فتح الباري " لابن حجر (3|584).



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعض من طعن في المحدثين من المتفقهة في زمانه: (فإنّي أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إنْ أعوزك المقال: مَن أحمد ؟! ومَن ابن المديني ؟! وأي شيء أبو زرعة، وأبو داود ؟! ... فاسكت بحلمٍ، أو انطق بعلمٍ، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء؛ ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن، ولا أنت، وإنَّما يَعْرِف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل)[37].

فإذا كان الحافظ الذهبي ينقد على من وجد في زمانه ممّن ينتسب للعلم وليس من أهله، فزماننا أحق أنْ يُرُدّ فيه علماء الحديث على هؤلاء المنتسبين للعلم الشرعي ممّن لم يشم أنفه علم الحديث أصلاً ؛ وهو إنما قام فجمع وريقات من هنا وهناك وشبه من أقوال المستشرقين وأعداء الدين؛ فصفها ثم طبعها كمصنف جديد يفتخر ويدين لله به .

مثال ذلك: لو وجد في زماننا من كان متخصصاً في علم الهندسة، ويريد أنْ ينقد كتاباً في الطب مثلاً، فلا شك أنَّ هذا لا يقبل منه، فإذا كان هذا لا يقبل في العلوم الدنيوية، فهو في حق العلوم الشرعية أولى؛ لتعلقها بأصول الدين وثوابته .

العلوم السنة عموماً، وفي صحيح الإمام البخاري خصوصاً، أنْ يقدم من سيرته الذاتية ما يدلِّل به على مكانته العلمية التي تؤهله لهذا النقد الخطير؛ فيقدِّم في بحثه أو مصنَّفه من الدراسات التي قدَّمها في فروع علم الحديث الدقيق - علم المصطلح وعلم الرجال وعلم العلل - ما يأهله لأنْ يتكلم في نقد صحيح البخاري .

ولذلك قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (إنَّ المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنَّما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة وإنَّما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنَّه علم يخلقه الله - تعالى - في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به)[38].

ولله درُّ الإمام المزي - رحمه الله - حين قال: (لو سكت من لا يدري لاستراح وأراح، وقل الخطأ، وكثر الصواب)[39] .

لذلك يتوجب على كل كاتب في كتابته - قبل أنْ

---

**الأمر الثالث**: يطالب هذا الناقد المعاصر في

(37) "تذكرة الحفاظ" للذهبي (2|150) .

(38) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (2|255) .

(39) "تهذيب الكمال" للمزي (2|326) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يسرد في نقده للصحيح أو لغيره من الدراسات الحديثية في علم الحديث أو في أهله - أنْ يقدِّم ما يدلِّل ويبرهن على مكانته العلمية التي تؤهله لهذا الاستدراك والنقد .

وهذا ما يحصل كثيراً عند التقدم للوظائف والدراسات الأكاديمية في الوقت الحاضر، يطالب المتقدِّم للوظيفة أو المؤهل المطلوب أنْ يتقدَّم بملخص يبيِّن فيه سيرته الذاتية التي تشتمل على نشاطاته العلمية من بحوث ومحاضرات ومؤلفات وكذلك تزكيات من شيوخه وعلماء زمانه .

**الضابط الثاني: سلامة المقصد عند الناقد:**

المقصود بـ "سلامة المقصد": إخلاص النية لله في النقد والاستدراك، وأنْ يكون همُّ الناقد ومراده إظهار الحق، وإيجاد حلول سليمة لبعض الأمور المشكلة على طلبة العلم، وأنْ لا يكون المقصد من النقد مجرَّد النقد، وإظهار الملكة العلمية .

**من أقوال علماء الإسلام في بيان أهمية صحة المقصد عند النقد والمناظرة:**

- قول الإمام قال الشافعي - رحمه الله - : (ما ناظرت أحداً إلا تمنَّيت أنْ يظهر الله الحق على لسانه؛ فإنَّه - تعالى - يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: 69])[40] .

- ويقول ابن عبد الهادي - رحمه الله - : (من براهين المحقِّ أنْ يكون عدلاً في مدحه عدلاً في ذمّه، لا يحمله الهوى عند وجود المراد على الإفراط في المدح، ولايحمله الهوى عند تعذر المقصود على نسيان الفضائل والمناقب، وتعديد المساوىء والمثالب)[41] .

يتبيَّن من هذا أنَّ من الأهمية بمكان أنْ يكون الباعث الحقيقي على النَّقد إيجاد حلول صحيحة لبعض ما انتقد على الصحيح، أو إيجاد توجيه صحيح، وبيان سبب إخراج البخاري للحديث المتكلم فيه أو المنتقد عليه، ولا يكون المراد والمقصد مجرد النقد والطعن على البخاري، وإسقاط كتابه وجميع مروياته كما يفعله الطاعنون في السنة ومصادرها.

فإذا كان الناقد محقاً في نقده فإنَّه لن يحمله الهوى أو الغضب أو أي من البواعث النفسية على أنْ يتعدّى الحد الصحيح في نقده .

ولذلك لما جاء الإمام الدارقطني، واستدرك بعض أحاديث الصحيح، بنى نقده على أساس ومقصد سليم، وهو تحرير محلِّ الخلاف الواقع في بعض أسانيدها أو ألفاظها، ولم يكن مقصوده ولا مطلبه أبداً نقض صحة كتاب "الصحيح" للإمام البخاري كما يفعله أعداء السنة اليوم، ولما كان مقصده سليماً لم ينتقد عليه العلماء هذا

(40) "الفقيه والمتفقه" للخطيب البغدادي (2|50) .

(41) "العقود الدرية" لابن عبد الهادي (ص 332) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصنيع، بل استدركوا عليه وردّوا هذه الإشكالات بأدب وأسلوب علمي يليق بمقام الدارقطني، رحمه الله.

ولذلك قال أبو الفضل السلامي - رحمه الله - : (وقد جمع أبو الحسن الدارقطني - رحمه الله - كتاباً في تصحيف العلماء والحفاظ نحو من عشر كراريس... ، وليس في ذلك عيب ولا نقص عليهم؛ إذ الإنسان قد جبل على الخطأ والنسيان، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : "إنما سمي الإنسان إنساناً؛ لأنه ينسى".. وإنما تُعدُّ أغلاط العلماء وسقطات الفضلاء، فأما الجهَّال فلا يعبأ بهم وبقولهم، وإنّما أخذ العلماء بعضهم على بعض فيما يقع سهواً أو خطأ؛ نصيحةً منهم للعلم وحِفْظه، ولئلا تكون خيانة منهم لطالب العلم، ولم يقصدوا بذلك عيب بعضهم لبعض؛ إذ كان الله - سبحانه - قد برَّأهم من ذلك ونزّههم عنه، وليس ذكرهم ذلك غيبة، وإن كان ذلك في المذكور، لا وإنَّما قصدهم النفع لحملة العلم)[42].

كلام أبي الفضل - رحمه الله - السابق يعتبر من أجود ما وقفت عليه في بيان مراد العلماء من استدراك بعضهم على بعض، وفيه بيان سمو أخلاقهم والأدب العلمي الذي اتصفوا به في نقدهم، وفيه بيان سلامة مقصدهم من هذا النقد.

وهذا يخالف ما يظهر في الكتابات النقدية المعاصرة الموجهة لعلماء السنة عامة ولصحيح البخاري خاصة؛ لأنَّ أكثره إلا من رحم الله مبني على إثارة الجدل وحظِّ النفس، وحبُّ الظهور والتعالم، وفيه دليلٌ واضح على نقص العلم والفهم.

وقد قال المعلمي - رحمه الله - : (إرادة الجدل لذاته مذمومة غاية الذم؛ لأنَّ صاحبها لا يبالي أهو محق أم مبطل، وإنَّما غرضُه أن يغْلب)[43] .

وسلامة المقصد يحكمها صحة الاعتقاد والحب للسنة ولعلمائها، وكما هو معروف فإنَّ أمثال هؤلاء لا يصرحون بالعداوة الدينية للسنة ولعلمائها، وذلك حتى يقبل منهم الجهال والعوام قولهم .

ولذلك قال المعلمي - رحمه الله - في بيان أثر سلامة المقصد في إصابة الحق: (إصابة الحق فيما يمكن اشتباهه تتوقف على ثلاثة أمور: التوفيق ، والإخلاص ، وبذل الوسع)[44].

**الضابط الثالث: صحة المنهج المذهبي والاعتقادي عند الناقد:**

وهذا من أهم وأولى الضوابط، بل هو مقدَّم على غيره من الضوابط؛ ولذلك اشترط علماء الحديث بعض

---

(42) "التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف" أبو الفضل السلامي (ص 152).

(43) "رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله " للمعلمي (1| 72).

(44) "رفع الاشتباه عن معنى العبادة" للمعلمي (1|73) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشـروط المهمة في رواية المبتدعة، وكذلك في الرواية عن أهل الرأي والفقهاء، منها: أنْ لا يتأثر بمذهبه الفقهي.

4- يدلُّ على أهمية صحة المذهب الفقهي، وعدم تأثر الناقد به في نقده:

قول الإمام الـذهبي – رحمـه الله –: (وكثـير مـن ذوي الرأي يـردّون أحاديـث شـافه بهـا الحـافظ المفتـي المجتهد أبو هريرة رسول الله ﷺ ويزعمون أنَّـه مـا كـان فقيهاً، ويأتوننا بأحاديث ساقطة، أو لا يعرف لهـا إسـناد أصلاً محتجين بها . قلنا: وللكـل موقـف بـين يـدي الله، تعالى)[45].

فإذا كان تأثير المذهب الفقهي عند الحنفية – مـع كون مذهبهم الفقهي أحد المذاهب المعتمدة عنـد علـماء الإسلام – لا يقبل منهم في ردِّهم للأحاديث الصحيحة المخالفـة لمـذهبهم؛ فإنّـه في حـق الطـاعنين في الـسنن الصحيحة الثابتة من المعاصرين أهـل المـذاهب الـضالة كالشيعة والإباظية وغـيرهم – وهـم أكثـر الطـاعنين في الصحيح اليوم – أولى بالرَّدِّ، وعدم القبول.

- ويدُلُّ على أهميـة صـحة المـذهب الاعتقـادي وعدم تأثر الناقد بعقيدته في نقده، قول ابن تيمية – رحمه الله –: (واعلم أنَّ المذهب إذا كان باطلاً في نفسه لم يمكن الناقد له أنْ ينقله على وجه يتصوَّر تصوُّراً حقيقيـاً؛ فـإنَّ هذا لا يكون إلا للحق)[46].

بل كان الانتقـاد لعلـماء الـسنة، وأهـل الحـديث خاصة، والاستنقاص من قدرهم، علامةً مـن علامـات الانحـراف الاعتقـادي عنـد الناقـد، بـل أكثـر هـؤلاء الطاعنين من أهل الفرق الضالة التي تريد نقـض الـسنة المخالفة لمذاهبها الباطلة .

روى الحـاكم – رحمـه الله – بإسـناده إلى الإمـام أحمد بن حنبل – رحمه الله – أنَّ أحمد بن الحسن، قال له: (يا أبا عبد الله، ذكروا لابن أبـى فتيلـة بمكـة أصـحاب الحديث، فقال: أصحاب الحديث قوم سـوء، فقـام أبـو عبـد الله، وهـو يـنفض ثوبـه، فقـال : زنـديق! زنـديق! زنديق! ودخل البيت).

ثم نقل الحاكم بإسناده إلى أحمد بن سنان القطـان قولـه: (لـيس فى الـدنيا مبتـدع إلا وهـو يـبغض أهـل الحديث، وإذا ابتدع الرجـل نـزع حـلاوة الحـديث مـن قلبه). ثم نقل الحاكم بإسناده إلى أحمد بـن سـلام الفقيـه قوله : (ليس شيء أثقل عـلى أهـل الإلحـاد، ولا أبغـض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد).

ثم قال الحاكم بعد هذه النقولات : (وعـلى هـذا عهدنا فى أسفارنا، وأوطاننا، كل من ينسب إلى نوع مـن الإلحاد والبدع لا ينظـر إلى الطائفـة المنـصورة، إلا بعـين

(45) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (ت 150).

(46) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (2|145) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحقارة، ويسمّيها الحشوية)[47].

وفي الزمن المعاصر تجد في الساحة العلمية، وفي الساحة الفضائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أغلب القائمين عليها والقائلين بالطعون فيها من أصحاب هذه الفرق الضالة، والمشكلة العظمى خفاء مذاهبهم واعتقاداتهم الفاسدة على المستمعين لهم عبر هذه الوسائل، بل يدعي بعضهم أنَّه من أهل السنة والجماعة ومن علماء المسلمين .

ثمَّ إنَّه لا يسلَّم لأي ناقد أنْ يدَّعي لنفسه سلامة المنهج بمجرَّد الظن، بل لا بد له أنْ يتصف بهذا في أقواله وأفعاله؛ لذلك فإنَّه لابد أنْ يشهد للناقد باستقامة المنهج علماء الحديث؛ بحيث يشهد له من العلماء المعاصرين المختصين بعلم الحديث أو العلم الشرعي عموماً من أهل بلده أو أهل البلدان الأخرى ممَّن لهم علم به وبمصنفاته العلمية .

وهذا من شروط قبول الجرح والتعديل عند علماء الحديث، وهي أنْ يكون هو في نفسه ثقة.

قال الإمام الذهبي - رحمه الله - : (والكلام في الرُّواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل)[48].

قال ابن حجر - رحمه الله - ضمن شروط المعدل والجارح: (والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً)[49] .

**الضابط الرابع : الأمانة العلمية والإنصاف عند الناقد :**

قال الذهبي - رحمه الله - : نقل عن عثمان ابن خرزاذ قوله: (يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإنْ عدمت واحدة فهي نقص: يحتاج إلى عقل جيد ، ودين، وضبط، وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه)[50] .

وعاب الذهبي على ابن الجوزي عدم الإنصاف العلمي في نقده، فقال: (وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق)[51] .

يظهر من كلام الذهبي أهم قضية في الأمانة، وهي: أهمية إبراز حسنات المصنف مع بيان أهم ما يتميَّز به في المنهج والتأليف، وهذا ما نفتقده في عملية النقد المعاصر، بحيث يجد القارئ للنقد العلمي لبعض الكتب أنّ الناقد انتقل مباشرة إلى أهم الاستدراكات والعيوب والمآخذ التي وجدها على الكتاب، وكأنه في هذا قد نصب نفسه حكماً على الكتاب أو الشخص المنقود،

---

(47) "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص 4) .

(48) "الموقظة" للذهبي (ص 82) .

(49) "نزهة النظر" لابن حجر (ص 178) .

(50) "ميزان الاعتدال" للذهبي (13|380) .

(51) المصدر السابق (1|16) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتجده مع هذا لم يذكر أي من مميزات المنقود فيه، فينسف هذا التأليف، ويقلِّل من قيمته العلمية في قلوب طلبة العلم .

وهذا أمرٌ مشاهد في بعض الكتابات النقدية المعاصرة في العلوم الشرعية وغيرها عموماً.

أمّا تخلُّف الأمانة العلمية في كتابات المعاصرين الناقدين على صحيح الإمام البخاري فحدِّث ولا حرج عن الجرأة والوقاحة العلمية لا الأمانة العلمية[52].

ومن أهم الصفات المتعلقة بالأمانة العلمية: أنْ يُحْمَل الكلام المنقود عن العالم كما هو في السياق الذي ذكره؛ فلا يُقتصُّ منه شيء، ولا يحرَّف، ولا يذكر في غير سياقه أو موضعه الذي قيل فيه؛ لأنَّ في هذا تحريفًا لقول العالم، وحملا له على غير مراده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (فإنَّه يجب أنْ يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضاً، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه)[53]

**قلت**: فهذه منهجية وقاعدة واضحة وضعها شيخ الإسلام ابن تيمية في النقد، وهي: وجوب حمل كلام العالم على ما يوافق منهجه المتَّبع في سائر أقواله وفي غالب مؤلفاته.

وقال ابن القيم الجوزية – رحمه الله – : (والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه، ويناظر عليه)[54] .

* * *

**المبحث الثالث: الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود:**

وكما أن للنقد والناقد ضوابط ومعايير يجب توفرها لصحته وقبوله من الناقد، فإن للمنقود كذلك ضوابط لا بد من توفرها لصحة وقبول النقد واعتباره فيه.

---

(52) بل أنكر بعضهم وجود الإمام البخاري، ومن ثم أنكر صحة تأليف كتابه، وكأنه كما يدعو أصبح أسطورة من الأساطير التي لا حقيقة لها؛ فسمى أحدهم – وهو المدعو: رشيد أيلال – كتاباً له بـ "البخاري نهاية أسطورة" .

(53) "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" لابن تيمية (4|44) .

(54) "مدارج السالكين" لابن القيم (3|481) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك لا بد من بيان أنّه لم يخلُ كتاب أو عالم من النقد والاستدراك فيه وعليه؛ ولا ينكر وقوع الخطأ والوهم في الصناعة البشرية إلا جاهل أو مكابر .

ومنه قول الشاعر :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرءَ نبلاً أنْ تُعَدَّ معايبه[55] .

ولذلك جاءت كتابات رائدة لأهل التخصُّص من أهل العلم والنقد كالدارقطني في "التتبع"، لكنها كانت ولا تزال وفق معايير وضوابط أهل الفن في النقد والاستدراك .

وما أحسن قول سعيد بن المسيب – رحمه الله –: (إنّه ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من النّاس من لا ينبغي أنْ تذكر عيوبه. وقال: من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله)[56].

وليس المقصود في هذا البحث بيان مناهج العلماء المتقدمين في النقد، وإنما المراد وضع ضوابط ومعايير تحكم النقد المعاصر المنفتح، والتحكم كذلك بالطعون المعاصرة الموجهة للسنة النبوية ومصادرها متمثِّلة بالطعن في الصحيح وفي مؤلفه، من خلال هذه الضوابط يتبين بطلان هذه الدعاوى وقلَّة مصداقيتها .

**الضابط الأول: الدراية التامة بالمنقود فيه:**

لاشك أنَّ أي كتابة نقدية لكتابٍ ما، لا بد أنْ تكون معرفة الناقد فيها شاملة للكتاب ومؤلفه ومنهجه ومكانته العلمية واستدراكات العلماء فيه والردود على هذه الاستدراكات حتى تكون دراسته صحيحة سليمة مقبولة من علماء النقد العلمي.

أما صحيح الإمام البخاري فإنَّ أول ما يجب أنْ يتأصل لدى الناقد والباحث: أنْ يعلم أنَّ العلماء قد أجمعوا على تلقّي ما في الصحيح بالقبول، وهذا القبول لأجل توفر شروط الصحة وقوة هذه الشروط في أحاديث صحيحه.

قال الإمام النسائي – رحمه الله –: (ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري)[57] .

قال ابن تيمية – رحمه الله – : (كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلَلِه ، مع فقهه فيه)[58] .

فيتكون لدى الناقد من هذه المعرفة قاعدة معرفية ثابتة تحميه من الزلل عند استدراك أو تتبع بعض

---

(55) ينسب هذا البيت إلى الشاعر المعروف بشار بن برد .

(56) "البداية والنهاية" لابن كثير (9|100) .

(57) نقله الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (2|322) .

(58) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (1|256) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاحاديث فيه وفق المناهد العلمية الصحيحة مع بيان الردود العلمية لهذه الانتقادات .

فيعلم من هذا أنَّ الكلام على انتقاد بعض رجالهما أو بعض أحاديثهما قد وجد من ذلك عند جمع من العلماء من باب الإنصاف والتَّحري، وكان فعلهم هذا عن علم ومعرفة وتخصص علمي، ومع هذا التخصص لم يسلم لهم العلماء كثير من هذه التتبعات والتعقبات، بل ردَّ عليهم العلماء كما فعل الحافظ ابن حجر مع كثير من تتبعات الحافظ الدارقطني.

**والدراية التامة بالمنقود تشمل عدة أمور، من أهمها:**

1- المعرفة التامة بأصول العلم الذي يراد الاستدراك عليه أو انتقاده، فيكون لدى الناقد المام بعلومه وقواعده النقدية:

قال ابن عبد البر- رحمه الله -: (ولا ينال ذروة الغايات، إلا عليم بالمقدمات)[59] .

وقال صالح بن عبد القدوس:

(لن تبلغ الفرع الذي رمته
إلا ببحث منك عن أسِّه)[60].

2- كذلك من تمام المعرفة أنْ يكون الناقد لعلم من العلوم، من أهل الاختصاص فيه:

قال ابن جماعة – رحمه الله – : (بل يعتمد في كل فنٍّ من هو أحسن تعليماً له، وأكثر تحقيقاً فيه، وتحصيلاً منه، وأخبرهم بالكتاب الذي قرأه)[61] .

وهذا الكلام ورد في بيان الأخذ والتلقي للكتاب والأخذ له عن الشيوخ، فما بالك بمن أراد التصدي للطعن والاستدراك للكتاب أو المؤلف مع عدم أهليته ومعرفته الناقصة .

ولذلك اشتهر عند العلماء قولهم : (من تكلم في غير فنِّه أتى بهذه العجائب)[62] .

3- كذلك المعرفة التامة بالمنقود فيه أو المستدرك عليه:

وهذه المعرفة مما تؤهل الناقد والمستدرك لأنْ يكون في مرتبة توازي مرتبة من يريد الاستدراك عليه، أما أن يكون قاصر المعرفة بالمنقود فيه، ويريد أن يبني دراسته على معلومات فردية قاصرة فهذا لا يقبل في العلم النقدي الصحيح.

ولذلك قال أبو الفضل بن طاهر – رحمه الله – : (... كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح

---

(59) "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر (2|78) .

(60) المصدر السابق .

(61) "تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم" لابن جماعة (ص 169- 170).

(62) "فتح الباري " لابن حجر (3|584) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحاديثه وبينها فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما)[63] .

فهذا نصٌّ صريح على أنَّه لا يصل إلى فوائد صحيح البخاري إلا من له معرفة تامة، فما بالك بمعرفة وتتبع صحة منهجه في تخريج أحاديثه وانتقاء أحاديث رجاله.

فيأتي من لا علم له ، فيقول: (فيه فلان من الضعفاء) ، وليس لديه من المعرفة بمنهج البخاري في انتقاء أحاديث هؤلاء الرجال شيء ، وليس له معرفة بمنهج البخاري في درء علل الأحاديث في "صحيحه" .

ولعلَّ من أجمل الأقوال التي يردُّ بها على الكتابات المعاصرة الناقدة على صحيح البخاري تتمثل في قول ابن تيمية – رحمه الله – : (ومن سنَّة الله: أنَّه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه، فيحقّ الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق)[64].

**الضابط الثاني: التزام أدب النقد العلمي:**

من أهم صفات طالب العلم عموماً التزام الأدب العلمي، ويتأكَّد ذلك في حق الباحثين في العلم الشرعي.

قال الخطيب الغدادي – رحمه الله –: (والواجب أنْ يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبا، وأشد الخلق تواضعاً، وأعظمهم نزاهة وتديناً، وأقلهم طيشاً وغضباً؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه)[65] .

والأدب في النقد العلمي من أهم الواجبات، وذلك لعدة أسباب:

1- أنَّ الأدب في النقد العلمي يعتبر أحد مظاهر الأدب مع المنقود، وفيه إظهارٌ للأمانة العلمية؛ لذلك يلزم الناقد أنْ يتقدم في بحثه بتمهيد موجز يوضِّح فيه أهم ما تميَّز به الكتاب أو العالم أو العلم الذي يريد الاستدراك والنقد عليه .

قال ابن عبد الهادي – رحمه الله –: (تعديد المثالب في مقابلة ما يستغرقها ويزيد عليها بأضعاف كثيرة من المناقب، فإنَّ ذلك ظلم وجهل)[66] .

وقال حاجي خليفة – رحمه الله – في بيان مظاهر الأدب النقدي: (ليس كل كتاب ينقل المصنف عنه، سالماً من العيب، محفوظاً له عن ظهر الغيب، حتى يلام في خطئه، فينبغي أنْ يتأدَّب عن تصريح الطعن للسلف مطلقاً، ويكني بمثل: قيل، وظن، ووهم، واعترض، ... ونحو ذلك ، من غير تعيين، كما هو دأب الفضلاء من المتأخرين؛ فإنهم تأنقوا في أسلوب التحرير، وتأدبوا في

---

(63) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (2|660) .

(64) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (27|58)

(65) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب (1|78) .

(66) "العقود الدرية" لابن عبد الهادي (ص 333) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرَّد والاعتراض على المتقدمين، بأمثال ما ذكر، تنزيهاً لهم عمّا يفسد اعتقاد المبتدئين فيهم، وتعظيماً لحقهم، وربما حملوا هفواتهم على الغلط من الناسخين)[67].

2- أنَّ توقير العالم يدلُّ على علم وأدب الناقد وعلو كعبه في هذا المجال، بحيث لا ينظر إلى غيره بعين النقص مهما ارتفعت مكانته العلمية، بل يعدُّ تطاوله على من سبقه وسوء أدبه معهم دليل على قصورٍ وضعف في فهمه ، أو سوء قصد في نِيَّته.

قال طاوس - رحمه الله - : (من السنة أنْ يوقَّر العالم)[68].

3- أنَّ هذا الأدب يتأكَّد في حق الإمام البخاري وفي حقِّ كتابه "الصحيح"؛ وذلك لما يتميَّز به من مكانة علمية، بل هو الأصل الذي يعتمد عليه في إات الأدلة الشرعية الصحيحة .

والناظر في سير علماء الإسلام يجد العجب من التزام الأدب وتوقير العلم وأهله .

من ذلك قول الإمام مسلم - رحمه الله - في حق الإمام البخاري: (دعني أقبل رجليك، يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدّثين ، وطبيب الحديث في عللِه)[69].

وقال أبو سفيان الحميري - رحمه الله - : (ليس الأدب إلا في صنفين من الناس: رجل تأدَّب بالسلطان، ورجل تأدَّب بالفقه، وسائر الناس همَج)[70] .

**أمّا ما نراه اليوم من جرأة بعض من يعد نفسه من النقاد، وخصوصاً في نقدهم وتجرئِهم على "صحيح البخاري"؛ فإنَّ ذلك يرجع إلى عدة أمور:**

1- التعالم: بأن يدَّعي العلم في نفسه، ويريد إبراز مكانته العلمية بانتقاص غيره، فتجد هذا الناقد لتعالمه يخوض في كل فنٍّ، ويحمله هذا التعالم على الجرأة في النقد العلمي على كبار العلماء؛ ليظهر أنَّه من طبقتهم العلمية، ومع هذه الجرأة يسيء الأدب .

قال الشيخ بكر أو زيد - رحمه الله - في كتابه "التعالم وأثره على الفكر والكتاب": (احذر التصدر قبل التأهُّل، فهو آفة في العلم والعمل، وقد قيل: من تصدَّر قبل أوانه، فقد تصدّى لهوانه)[71] .

فيقال لهذا الصنف من الناس ما قاله ابن عساكر - رحمه الله - لأحدهم: (إنَّما نحترمك ما احترمت الأئمة)[72].

ويقال له ما قاله ابن القيم - رحمه الله -:

---

(67) "كشف الظنون" لحاجي خليفة (1|38) .

(68) "جامع بيان العلم وأهله" لابن عبد البر (1|519) .

(69) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (12|432) .

(70) "جامع بيان العلم وأهله" لابن عبد البر (1|145) .

(71) "حلية طالب العلم" لبكر أبو زيد (ص 197) .

(72) "سير أعلام النبلاء" الذهبي (19|581) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتزعم مع هـذا بأنَّـك عارف
كذبـت يقيناً في الذي أنـت تزعم
وما أنت إلا جاهلٌ ثم ظالـمٌ
وإنـك بين الجاهلين مقـدم[73] .

2- المعاداة: وهؤلاء طوائف كثيرة ممن أبطن المعاداة والبغض للسنة النبوية ولعلمائها على العموم، وللإمام البخاري و"صحيحه" على الخصوص.

وهؤلاء كثير في وقتنا من أعداء هذا الدين من سائر الطوائف الذين يريدون هدم الدين بالطعن في أصوله العلمية، وعلى رأسها وأصحها "صحيح البخاري" .

وهذا الصنف: يبيَّن للناس منهجه وضلالته؛ ليحذر منه، ولا يغتر به الجهلة من الناس، فيقال في حقِّ هؤلاء، ويردُّ عليهم بما رواه البخاري في "صحيحه" من حديث النبي ﷺ قال : (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب)[74] .

3- الجهل: وهؤلاء طائفة من الجهلة ممّن لا يعرف من العلم شيئاً، وإنَّما سمع شيئاً فنقله دون علم وتثبت ، وهم كثير.

ويجمع الأصناف السابقة كلها قول ابن خزيمة - رحمه الله - عند ذكره لأصناف الطاعنين لأحاديث الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: (وإنَّما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار: إما معطل جهمي .. وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ.. أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام ...أو جاهل يتعاطى الفقه، ويطلبه من غير مظانه...)[75] .

**الضابط الثالث: حتمية النتائج العلمية في المنقود به:**

يشترط في أي دراسة علمية، نقديةً كانت أو غيرها من الدراسات: أنْ تكون مبنيَّة على أسس وقواعد علمية ثابتة، كما سبق بيانه في المبحث الأول، وهذا لتكون غالب نتائج هذه الدراسة العلمية حتمية.

فلا يقبل أنْ تكون نتائج النقد مجرَّد احتمالات وافتراضات غير مبنية على دراسة مستوفية الشروط والضوابط.

قال الدكتور عبد الله عبد الرحمن الخطيب ضمن نتائج بحثه في الرَّد على المستشرقين: (تبيَّن لنا أنَّ النقد الموجه من المستغربين ومن المستشرقين - ولاسيما منهم المستشرق شاخت - ضد الاعتماد على الإسناد ليس نقداً علمياً، بل لا يرقى إلى الشبهة العلمية، وإنَّما هو

---

(73) "طريق الهجرتين" لابن القيم (ص 92) .

(74) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" - كتاب الرقاق - باب التواضع - (ح 6502) .

(75) "المستدرك على الصحيحين" (3|586) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محض افتراءات وأوهام)[76] .

وهذا هو المشاهد في كثير من الانتقادات المعاصرة على السنة النبوية في العموم، وعلى صحيح البخاري على الخصوص، فيقولون لإطلاق مثل هذه الشبهات والانتقادات: لا يعقل، ولا يفترض، ولا يحتمل، وكيف يمكن .

فتكون نتائج النقد الذي اعتمدوا عليه مجرَّد افتراضات افترضتها عقولهم الناقصة المبنية على الشبهات الضالة، وليست مبنية على قواعد ونتائج حتمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : (كل احتمال لا يستند إلى أمارة شرعية لم يلتفت إليه)[77].

**قلت**: فكل نتيجة نقدية كانت أو اجتهادية ليست مبنية على أصل شرعي معتمد؛ لا تكون مقبولة؛ لأنها تكون افتراضية، وذلك من الاحتياط للدين عند علماء السنة، وإلا لقال من شاء ما شاء.

وقد كان للمحدثين منهج واضح في النقد العلمي احتياطاً للدين وأدلته الشرعية:

- قال النووي – رحمه الله –: (وأما الأحكام، كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أنْ يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإنَّ المستحبَّ أن يتنزّه عنه، ولكن لا يجب)[78] .

فإذا كان هذا في جانب الاحتياط للأحكام الشرعية عن ضياع شيء منها، ولو كان فيه بعض الضعف اليسير فيما يمكن أن يشهد له من أصل صحيح، فهو في باب النقد العلمي أولى؛ لأنَّ في النقد انتقاصا ونقضا لما سبق ثبوته، فوجب التثبت في النقد وفي نتائجه.

وهذا المنهج الذي اتبعه العلماء في التثبت يخالف ما يجري في الوقت المعاصر من الاعتراض والنقد لكثير من السنن المحفوظة لمجرَّد الافتراض العقلي المشبوه مصحوباً بنوايا سيئة وشبهٍ ضالة من أشخاص، بعضهم يدَّعي العلم الشرعي، وينتسب إليه .

والقارئ في سير أعلام النقاد المعتمدين يجد أنَّ الواحد منهم يتوقف عن الكلام في المسألة الواحدة سنوات عدَّة؛ لأنَّه لا يملك نتيجة حتمية يمكنه أنْ يحكم بها، مع كونه قد وقع في قلبه الرّيبة، لكنَّه مع هذا يتوقف عن إطلاق الحكم عليه حتى يتبيَّن له وجه العلَّة فيه.

- من ذلك قول سفيان الثوري – رحمه الله – في حديث : (أنا في هذا الحديث منذ ستين سنة، وودت أنّي

---

(76) انظر بحث بعنوان: "الرد على مزاعم المستشرقَين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين" للدكتور. عبد الله عبد الرحمن الخطيب (ص 60) .

(77) مجموع الفتاوى" لابن تيمية (21|56) .

(78) "الأذكار" للنووي (ص 8) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خرجت منه كفافاً لا عليَّ ولا لي)[79] .

والقارئ في الكتابات الناقدة لـ "صحيح البخاري" اليوم يتَّضح له أنَّها مجرَّد افتراضات عقلية غير مبنيَّة على أسُس علمية، وليس في أي منها نتائج حتمية.

لذلك يقال لمثل هؤلاء ما قاله البلقيني - رحمه الله - (ولكن الانتهاض لمجرَّد الاعتراض من جملة الأمراض)[80].

**الضابط الرابع: خلو المنقود به عن التوجيه الصحيح من أقوال العلماء:**

- أما استدراك العلماء بعضهم على بعض، فإنَّ المطالع لكتب العلماء يجد كثيراً من الاستدراكات العلمية في أقوال العلماء بعضهم على بعض، ويجد في تصرفات العلماء الآخرين من عصرهم أو ممَّن جاء بعدهم توجيه لهذا النقد أو الاستدراك، وهذا التوجيه إما أنْ يكون سليماً صحيحاً؛ فيردُّ به الاستدراك، وإما أنْ يكون ضعيفاً غير صحيح؛ فلا يلتفت إليه لردِّ الاستدراك.

- وأما الاستدراك على أحاديث الإمام البخاري ورجاله، فقد قال النووي - رحمه الله - : (قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه ... وقد أجيب عن كلِّ ذلك أو أكثره)[81] .

وعقد الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" فصلاً خاصاً ذكر فيه ما انتقده الدارقطني من أحاديث "صحيح البخاري"، فقال - رحمه الله - : (قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك)[82] .

وقد أورد في هذا الفصل الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على ترتيب الصحيح، وأجاب عن هذه الانتقادات بالتفصيل والتوجيه لكثير منها بأسلوب علمي جيد.

ثم قال - رحمه الله -: (فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلناها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر)[83] .

* * *

**الخاتمة**

توصل الباحث إلى عدة نتائج مهمة، منها:

---

(79) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (1|59) .

(80) "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ص 240) .

(81) "شرح النووي على مسلم" (1|28) .

(82) "فتح الباري" لابن حجر (1|346) .

(83) المصدر السابق (1|348) .



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أهمية النقد العلمي، وعناية علماء المسلمين به.
- اتضح أن عند علماء المسلمين قواعد ومقاصد مهمة عند التأليف لا بد أن يتحلى بها الكاتب قبل أن يبدأ بالكتابة والنقد والاستدراك.
- أوضح البحث أنَّ هناك أصولا منهجية لتقويم النقد والناقد والمنقود في الكتابات المعاصرة.
- الضوابط التي يجب توفرها لتقويم النقد في الكتابات المعاصرة:
  - التثبت في النقد العلمي.
  - الوضوح في النقد العلمي.
  - السلامة المنهجية والموضوعية في النقد العلمي.
  - أن يذكر الناقد أقوال من سبقه من العلماء في هذا النقد.
- الضوابط المنهجية المطلوب توفرها لتقييم الناقد:
  - توفر أهلية الناقد وكفاءته العلمية.
  - توفر سلامته المقصد عند الناقد.
  - توفر صحة المنهج الاعتقادي والمذهبي عند الناقد.
  - توفر الأمانة العلمية والانصاف عند الناقد.
- الضوابط المنهجية المطلوب توفرها في المنقود والمنقود به:
  - الدراية التامة بالمنقود فيه.
  - التزام أدب النقد العلمي في المنقود به.
  - حتمية النتائج في المنقود به.
  - خلو المنقود به عن التوجيه الصحيح من أقوال العلماء.
- اكتسب صحيح الإمام البخاري مكانة علمية عند علماء الحديث قديماً وحديثاً؛ لذلك التزم العلماء في الاستدراك عليه أدب النقد العلمي.
- كانت استدراكات العلماء السابقين على صحيح البخاري وفق منهج النقد العلمي، ومع هذا ردّ على أغلب الانتقادات علماء الإسلام من أهل الفن والاختصاص والدراية.
- أوضح البحث أن أكثر الانتقادات في الكتابات المعاصرة إنما وقع فيها الخلل بسبب خلوها من الضوابط المنهجية السابقة، وكان الحامل عليها في الغالب التعصب المذهبي أو الاعتقادي والهوى، أو أن يكون الناقد فيها لديه خبث طوية على السنة وعلومها وكتبها، ومنها صحيح الإمام البخاري.

* * *

## المراجع

**اختصار علوم الحديث**، ابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير ، أحمد محمد شاك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية . (د. ت).

**الأذكار**، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت – لبنان ، 1414هـ- 1994م.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

**البحث في التاريخ قضايا المنهج والإشكالات**، عاصم الدسوقي، دار الجيل، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1990م.

**البداية والنهاية**، ابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر ، 1407هـ- 1986م .

**تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية . (د. ط) (د. ت).

**تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، إسماعيل بن حماد، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، 1990م.

**تاريخ النقد الأدبي عند العرب**، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1391هـ - 1971م.

**تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2002م.

**تحرير علوم الحديث**، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ- 2003م.

**تذكرة الحفاظ**، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1998م.

**تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، ابن جماعة الكناني، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، تحقيق: محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1432هـ- 2012م.

**التعالم وأثره على الفكر والكتاب**، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة ، الرياض - السعودية، (د . ط)، (د. ت).

**التمييز**، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع - السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ.

**التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها**، أبو الفضل السلامي، محمد بن ناصر ابن محمد بن علي، تحقيق ودراسة: حسين بن عبد العزيز ابن عمر باناجه، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م.

**تهذيب الكمال**، المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ، 1400هـ - 1980م.

**الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م .

**جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، 1424هـ - 2003م.

**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، أحمد ابن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية . (د. ط) (د. ت).

**الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان . (د. ط) (د. ت).

**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: علي بن حسن -



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ / 1999م.

**حلية طالب العلم**، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1416هـ.

**دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، العمري، محمد علي القاسم، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.

**ذيل التبر المسبوك**، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، مراجعة: د. سعيد بن عبد الفتاح عاشور، تحقيق: نجوى مصطفى كامل - د. لبيبة لإبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة - مصر، 1423هـ- 2002م.

**الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين**، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (د. ط) (د. ت).

**رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله**، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، تحقيق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، دار الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1434هـ.

**الرياض الناظرة والحدائق النيرة الزاهرة**، السعدي، عبد الرحمن ابن ناصر، دار المنهاج، الطبعة الأولى، 1326هـ- 2004م.

**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ- 1992م.

**سنن الترمذي**، الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1998م.

**السنن الكبرى**، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ- 2003م.

**سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، تحقيق: د. موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ- 1984م.

**سير أعلام النبلاء**، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. (د. ط) (د. ت).

**شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

**ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، الميداني، عبد الرحمن حسن، دار القلم، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، 1395هـ- 1975م.

طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، دار السلفية، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 1394هـ.

**العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت - لبنان. (د. ط) (د. ت).

**العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية**، الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة. (د. ط) (د. ت).

**فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز - و محب الدين الخطيب، دار الفكر، الطبعة السلفية، (د. ت).

**الفقيه والمتفقه**، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بـن مهـدي، تحقيـق: عـادل بـن يوسـف الغـرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية: 1421هـ.

**كـشف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنـون**، حـاجي خليفـة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، مكتبة المثنى - بغـداد ، 1941م. (د . ط).

**مجموع الفتاوي**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيميـة الحـراني، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1386هـ .

**محاسن الاصطلاح**، البلقيني ، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ، (د . ط) ، (د. ت).

**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإيـاك نـستعين**، ابـن القـيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: حمد المعتـصم بـالله البغـدادي، دار الكتـاب العـربي - بـيروت، الطبعـة الثالثة ، 1416هـ- 1996م.

**المسائل والأجوبة**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الفـاروق الحديثـة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

**المستدرك على الصحيحين**، الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بـن حمدويه بن نُعيم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القـادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1990م.

**المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفى - أحمـد الزيـات - حامـد عبـد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمـع اللغـة العربيـة، دار الدعوة، (د . ط)، (د. ت).

**معرفة أنواع علوم الحديث "مقدمة ابن الصلاح"**، ابـن الـصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو تقي الدين، تحقيـق: نـور الـدين عـتر، دار الفكـر- سـوريا، دار الفكـر المعـاصر - بيروت ، 1406هـ - 1986م.

**معرفـة علـوم الحـديث**، الحـاكم، محمـد بـن عبـد الله بـن محمـد ابن حمدويه بن نُعيم النيـسابوري، تحقيـق: الـسيد معظـم حسين، دار الكتـب العلميـة، بـيروت - لبنـان ، الطبعـة الثانية، 1397هـ - 1977م.

**المنهاج شـرح صحيح مسلم بن الحجاج**، النووي، أبو زكريا محيـي الدين يحيى بن شـرف، دار إحياء التراث العربي ، بـيروت - لبنان ، الطبعة الثانية، 1392م.

**الموافقات**، الشاطبي، إبراهيم بـن موسـى بـن محمـد، تحقيـق: أبـو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعـة الأولى 1417هـ/ 1997م.

**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بـن أحمـد، تحقيـق: نـور الـدين عـتر، مطبعـة الـصباح، دمـشق، الطبعـة الثالثـة، 1421هـ- 2000م.



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner